

نيسان
2019



دراسة اندماج النازحين والمجتمع المحلي في مدينة إدلب

دراسة ميدانية

حول إنديكاتورز INDICATORS

انديكاتورز هي شركة متخصصة بالتحليل والأبحاث والاستشارات، تقدم خدماتها فيما يتعلق بالبيانات بكامل دورتها، بداية من التأسيس لجمع البيانات وأدواته وبرامجه، إلى إدارة جودة البيانات وترميزها ونظم أرشفتها، بالإضافة إلى تحليل البيانات لأنواع المختلفة من الدراسات البحثية...

يقدم انديكاتورز خدماته في ثلاث قطاعات هي قطاع الأعمال والقطاع الانساني وقطاع الأبحاث. ويسعى للمساهمة في تنمية قدرات المؤسسات المختلفة في مجال البيانات والتحليل، عن طريق تقديم الاستشارات والتدريب والأدلة العلمية، بشكل يزيد من درجة استفادتها من البيانات التي تردها ويعطيها قراءة أوضح لواقعها ورؤى مستقبلية حول التغيرات التي يمكن أن تطرأ، مما ينعكس كقرارات مبنية على معرفة جيدة لنتائجها الحالية والمستقبلية.

جدول المحتويات

3	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
5	النتائج
6	التوصيات
7	منهجية الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	بناء الاستبيان
8	نطاق الدراسة
8	محددات الدراسة:
8	عينة الدراسة
10	المشاكل والصعوبات
10	المشاكل الأمنية
13	المشاكل الاقتصادية
15	المشاكل الاجتماعية
18	ملخص ومقارنة بين أبناء المجتمع المضيف والنازحين
20	مطالب أبناء المجتمع المضيف
23	مطالب النازحين
25	تصورات أبناء المجتمع المضيف والنازحين لمستقبل الواقع الخدمي

مقدمة

ظهرت استطلاعات السلام لأول مرة عام 1996 على يد الباحث البريطاني كولن إروين، عندما كانت أيرلندا تعاني من الاقتتال الداخلي، فقرر كولن مع عدد من الباحثين أن يطلق استطلاعاً للرأي للمساعدة في وقف الاقتتال، وبالفعل لعبت استطلاعات السلام آنذاك دوراً هاماً في صنع السلام في أيرلندا الشمالية، حيث أجريت ثمانية استطلاعات للرأي العام لدعم عملية السلام بين نيبسان / إبريل 1996 وأيار / مايو من عام 2000، وقد كان لتلك الاستطلاعات الدور الأبرز في تحديد القضايا التي تهم الأطراف المتنازعة ومعرفة رأي كل منها لما يجب أن يكون الوضع عليه، وبالتالي إيجاد نقاط التوافق بين تلك الأطراف ومحاولة البناء عليها للوصول إلى حل يقبله الجميع.

وقد تم استخدام استطلاعات السلام في العديد من القضايا والصراعات لاحقاً كالبلقان وصربيا ودارفور وغيرها، وبالرغم من عدم تحقيق الهدف النهائي لاستطلاعات السلام بالوصول إلى حل ينهي حالة الصراع في العديد من القضايا، إلا أنها كانت ذات أثر إيجابي وساهمت في دفع عجلة المفاوضات وبناء السلام.

وتعرف استطلاعات السلام على أنها استطلاعات للرأي العام تجرى في مناطق النزاع وتصمم لقياس آراء ووجهات نظر الجمهور بخصوص موضوع معين أو سلسلة من المواضيع التي تشكل محل خلاف وذلك للبحث عن حلول وسطية وأرضية مشتركة تمكن الأطراف المتنازعة من بناء توافق في الآراء للخروج من حالة الصراع وهو ما يساهم في زيادة الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي ويزيد من درجة التماسك الاجتماعي.

وانطلاقاً من الهدف الرئيسي لاستطلاعات السلام والذي يتمثل بتعزيز قيم التعايش المشترك وإيجاد الحلول للمشاكل التي تزيد من حدة التوترات ضمن المجتمع وتذليل العقبات التي من شأنها أن تزيد من حالة الانقسام، فقد قمنا بإجراء هذه الدراسة ضمن مدينة إدلب بين أبناء المجتمع المضيف والنازحين من أبناء المناطق السورية المختلفة، للوقوف على أبرز المشاكل التي يعاني منها كل من الطرفين والتي تعيق حالة اندماج النازحين ضمن المجتمع المحلي، ومعرفة ما يرغب به كل طرف من الطرف الآخر لتخفيف حدة التوتر إن وجدت.

ملخص تنفيذي

شهد النزاع في سوريا العديد من التطورات خلال سنواته الثمانية، فقد أدى استخدام العنف من قبل عناصر الأمن والنظام في مواجهة التظاهرات السلمية إلى انشقاق العديد من أفراد الجيش والشرطة وتشكيل نواة الجيش الحر للدفاع عن المتظاهرين، ومع استمرار النزاع ازدادت أعداد المنشقين وظهرت العديد من التشكيلات العسكرية وهو ما أدى إلى انتقال الصراع لما يشبه الحرب الأهلية، وقد وجدت المجموعات الراديكالية (كتنظيم الدولة الإسلامية) في ذلك بيئة خصبة لظهورها ونشر أفكارها التي كفرت جميع القوى العاملة على الأرض بما في ذلك عناصر الجيش الحر، وهو ما دفع بالأخير للمواجهة العسكرية مع تلك التنظيمات، وقد تمكن الجيش الحر على إثر تلك المواجهات من طرد جميع عناصر تنظيم الدولة من محافظة إدلب بالكامل، في حين تمكن الأخير من السيطرة على غالبية المناطق الشرقية كالرقة ودير الزور وبعض مناطق الحسكة، وقد دفع التضييق الشديد على أهالي تلك المناطق والتجاوزات التي مارسها تنظيم الدولة عليهم إلى النزوح من تلك المناطق باتجاه محافظة إدلب.

وفي موازاة ذلك تمكن عناصر الجيش الحر في أواخر الشهر الثالث من عام 2015 من تحرير محافظة إدلب بالكامل من قبضة النظام السوري، وقد تراقق ذلك مع تدخل روسيا بثقلها العسكري لمساندة النظام السوري إلى جانب الميليشيات الإيرانية التي كانت تفرض حصاراً خانقاً على العديد من المناطق السورية كغوطة دمشق وريف حمص الشمالي ومناطق القلمون الشرقي، وحرمان أهاليها من مختلف المواد الغذائية والطبية وغيرها من المواد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد رافق ذلك القصف العنيف الذي تعرضت له تلك المناطق والذي أدى إلى تدمير كبير في البنية التحتية والمرافق الطبية والخدمية.

وقد عمل النظام في الفترة اللاحقة برعاية روسية على تهجير أهالي مختلف المناطق المحررة باتجاه محافظة إدلب من خلال اتفاقات التسوية، والتي كان أولها تهجير الأهالي من أحياء حلب الشرقية في عام 2016، تلاها تهجير أهالي الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي، وقد كانت آخر موجات التهجير اتفاقيات التسوية التي عقدت في درعا والتي أدت إلى انتقال الآلاف من سكان المناطق الجنوبية باتجاه الشمال السوري والذي بات يضم ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف شخص، وتقدر أعداد النازحين القاطنين في مدينة إدلب فقط بـ 70 ألف نسمة في مقابل 120 ألف من السكان الاصليين، أي أن النازحين يشكلوا ما يزيد على 30% من إجمالي عدد السكان.

هذا وقد أدت عمليات النزوح الجماعي التي شهدتها محافظة إدلب إلى ظهور العديد من المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتي انعكست أثارها السلبية على كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين من أبناء المناطق السورية الأخرى على حد سواء، وعليه فقد تم إجراء هذه الدراسة للوقوف على أبرز المشاكل المرتبطة بموجات التهجير القسري لدى كل من الطرفين، وتحديد متطلبات كل طرف من الآخر للتخفيف من حدة التوترات الناتجة عنها بشكل يساهم في دمج النازحين بشكل أكبر ضمن المجتمع المحلي.

وقد تم إجراء الدراسة من خلال مقابلة عينة من أبناء مدينة إدلب بلغ عددها 76 شخص من الذكور والإناث، إلى جانب إجراء مقابلات مع النازحين من مختلف المناطق السورية وقد بلغ عددهم 184 شخص من الذكور والإناث، وذلك باستخدام استبيان يحتوي على أسئلة مغلقة، تم بناؤه بعد إجراء مشاورات مع ممثلين عن الفئات المعنية بالدراسة وهم أعضاء المجالس المحلية لكلا الطرفين بالإضافة لممثلين عن الفعاليات المدنية والثورية ضمن مدينة إدلب، حيث تم إجراء ما يزيد عن سبع مقابلات لتحديد النقاط الرئيسية التي يجب أن يشملها الاستبيان.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج انعكس أكبرها بالمشاكل الأمنية التي عانى منها أبناء مدينة إدلب بشكل خاص، والتي تجلت من خلال حالات الخطف والابتزاز المالي والاعتقالات، واستيلاء بعض النازحين على المنازل المغلقة، يضاف لذلك انتشار ظاهرة مجهولي الهوية أو فاقد الأوراق الثبوتية من النازحين خصوصاً، وحمل السلاح في المناطق العامة والأسواق. بالمقابل وجدت معاناة شديدة من الأوضاع الاقتصادية المتردية لدى النازحين، وشكواهم من غلاء إيجارات المنازل والمحلات التجارية، وما زاد معاناتهم التمييز في توزيع المساعدات والخدمات التي يقدمها المجلس المحلي، والتمييز أيضاً لصالح المجتمع المحلي في الخلافات القانونية التي ترفع للسلطات المحلية والقضائية.

ما يزيد من حدة التوتر هو غياب التواصل المنظم وتنسيق الهيئات الممثلة للطرفين بين بعضها لعقد اجتماعات تنظيمية وحوارية حول مشاكل التعايش والمشاكل الإدارية، إضافة إلى انفراد أبناء المدينة في تشكيل مجلس مدينة إدلب وعدم وجود أي أعضاء من النازحين من مختلف المناطق كممثلين لهم ولاحتياجاتهم الإنسانية والخدمية. ورغم كل ما ذكر من حالة التذمر الناتجة من المشاكل الناتجة عن النازحين إلا أن الغالبية العظمى من أبناء المدينة يرفضون إعادتهم إلى مناطقهم لما في ذلك من خطر على حياتهم ناتج عن انتقام النظام السوري منهم وتعرضهم للاعتقال.

بناء على النتائج السابقة فقد أوصى التقرير بضرورة العمل على حل المشاكل الأمنية وفي مقدمتها انتشار عصابات السرقة والخطف والابتزاز المالي، مع إيجاد حل لمشكلة المنازل التي يسكنها النازحين عنوة، وحلولا لبعض المشاكل الاقتصادية التي يعانون منها كالعدل في توزيع المساعدات الإنسانية وتشارك السلطة والمؤسسات الرسمية الموجودة، بالإضافة إلى منع حمل السلاح في المدينة والأماكن العامة، وتزويد فاقد الأوراق الثبوتية بأية وثائق شخصية تضمن التعريف بهم. كما أوصت بضرورة إجراء المزيد من البحوث حول كل جانب من الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المذكورة للوصول إلى معلومات تفصيلية عن كل مشكلة وطرح حلول عملية قابلة للتطبيق تضمن وقف وعدم تكرار الخلافات بين أبناء المجتمع المضيف والنازحين وتحسن من تعايشهم.

النتائج

1- المشاكل الأمنية

- تشغل المشاكل الأمنية الحيز الأكبر من اهتمام أبناء مدينة إربل، في حين تحظى المشاكل الاقتصادية بالدرجة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة للمهجرين.
- يرجع كل من أبناء مدينة إربل والنازحين حالة الفوضى التي تعيشها مدينة إربل بالدرجة الأولى لفشل الشرطة وقوات الأمن في حفظ الأمن.
- تشير الغالبية العظمى من أبناء مدينة إربل إلى استيائهم من مشكلتي انتشار عصابات السرقة والخطف والابتزاز المالي ومشكلة الاستيلاء على منازل المدنيين الفارغة بالقوة.
- يبيد كل من أبناء مدينة إربل والنازحين تخوفهم من عدم معرفة الخلفية الأمنية للوافدين الجدد وتبعيتهم، ويخشون من تسلل عملاء النظام وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ضمن قوافل النازحين، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة مجهولي الهوية القادمين ضمن هذه القوافل.
- يعبر غالبية أبناء مدينة إربل والعديد من النازحين عن استيائهم من انتشار ظاهرة حمل السلاح ضمن المدينة واستخدامه في إطلاق العيارات النارية ضمن الأحياء السكنية.
- يرى ما يزيد عن نصف أبناء مدينة إربل والنازحين وجود مساعي من قبل النظام لزرع الفتنة بين الطرفين لخلق حالة من الفوضى ضمن المنطقة. إلا أن الغالبية العظمى من أبناء مدينة إربل والنازحين تشير إلى عدم وجود استخدام للعنف من قبل أحد الأطراف تجاه الطرف الآخر.

2- المشاكل الاقتصادية والعمل

- يعاني كل من أبناء مدينة إربل والنازحين من ضعف فرص العمل ضمن مدينة إربل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض أجور اليد العاملة.
- يعاني كل من أبناء مدينة إربل والنازحين على حد سواء من ارتفاع إيجارات المحال التجارية والمنازل السكنية وارتفاع أسعار السلع والبضائع، ويرجعون ذلك بالدرجة الأولى إلى موجات النزوح وزيادة الطلب وبالدرجة الثانية لاستغلال البعض من أبناء المجتمع المضيف.
- يرى كل من أبناء مدينة إربل والنازحين وجود تمييز بين الطرفين في استلام المساعدات الإنسانية وعمليات التوظيف.

3- المشاكل الاجتماعية

- ترتفع نسبة المعاناة من تفشي ظاهرة التسرب المدرسي وانقطاع الأطفال عن التعليم لدى النازحين.
- تعتبر مشكلة انتشار ظاهرة التسول المشكلة الاجتماعية الأهم لدى النازحين، كما يشككي منها ما يزيد عن نصف أبناء مدينة إربل وجود تلك المشكلة.
- تظهر مشكلة النزعة المناطقية بشكل أكبر لدى النازحين مقارنة بأبناء مدينة إربل.
- ترتفع درجة استياء أبناء مدينة إربل من انتشار مشكلة التجمعات الشبابية في الأسواق.
- تعد ظاهرة تشكيل النازحين لتجمعات سكانية خاصة بهم المشكلة الأبرز التي تعيق اندماجهم ضمن المجتمع المحلي.

4- مطالب أبناء مدينة إربل لتسوية الأوضاع الأمنية

- يؤيد 88% من أبناء مدينة إربل اللجوء إلى الجهات الأمنية المختصة عند حصول أي خلاف مع أبناء المناطق الأخرى باعتباره أمراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه.
- يؤيد أبناء مدينة إربل دمج عناصر الجيش الحر من النازحين ضمن الفصائل العسكرية العاملة في المنطقة وذلك منعاً لزيادة حالة الانقسام التي تعيشها المنطقة أساساً، في حين يرفضون فكرة نزع سلاحهم بالكامل ويرون أنه يجب الاستفادة من كافة القوى البشرية المتواجدة ضمن المنطقة لحمايتها فضلاً عن الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها فصائل الجيش الحر خلال معاركها مع قوات النظام سابقاً.
- يعتبر خيار تشكيل لجنة من وجهاء النازحين تقوم بمنح بطاقات تعريفية للأشخاص الذين لا يمتلكون أوراق ثبوتية أمراً أساسياً بالنسبة لثلاثي أبناء مدينة إربل ومرغوباً بالنسبة للثلاث الأخر.

5- مطالب الطرفين لتحسين الأوضاع الاقتصادية:

- يؤيد غالبية النازحين وضع قوانين تحدد الحد الأدنى لأجور اليد العاملة، كما يؤيدون وضع قوانين لتحديد إيجارات المنازل السكنية والمحال التجارية لمنع استغلالهم من قبل البعض من أبناء المجتمع المحلي.
- يبيد ما يزيد عن نصف النازحين موافقتهم على تأهيل مؤسسات الدولة لتكون مراكز لإيوانهم ويعتبرون أن ذلك يساعدهم في التغلب على مشكلة ارتفاع إيجارات المنازل السكنية.

6- مطالب الطرفين لتحسين الأوضاع الاجتماعية:

- a. يرى العديد من النازحين بأهمية استخدام الخطاب الديني لتوعية السكان المحليين حول مخاطر الاستغلال.
- b. يؤيد 82% من أبناء مدينة إدلب عقد اجتماعات دورية بينهم وبين النازحين للمساهمة في تعزيز العلاقات الاجتماعية ودمج النازحين بشكل أكبر ضمن المجتمع المحلي.
- c. يرفض الغالبية العظمى من أبناء مدينة إدلب عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في ظل الظروف الحالية لما في ذلك من خطر على أمنهم وسلامتهم، فغالبية النازحين هم من المطلوبين لأفرع النظام الأمنية وقد تؤدي عودتهم إلى مناطقهم الأصلية إلى تعريضهم للاعتقال أو التصفية على يد عناصر النظام كما حصل مع العديد ممن قرر العودة.

7- تشارك السلطة كأداة لتحسين التعايش:

- a. يتوافق كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين حول خيار احتفاظ المجالس المحلية باستقلاليتها مع إنشاء مجلس محافظة يضم ممثلين عن جميع المجالس ويعمل على التنسيق بينهم باعتباره الخيار الأمثل لما يجب أن يكون عليه الواقع الخدمي ضمن المدينة.
- b. يعتبر خيار دمج كامل المجالس المحلية ضمن مجلس محلي موحد يتولى تسيير شؤون السكان المحليين والنازحين خياراً مقبولاً لدى كلا الطرفين وكذلك الأمر فيما يتعلق بخيار تبعية جميع المجالس المحلية لوزارة إدارة محلية تتولى الإشراف على عمل المجالس المحلية والتنسيق بينها.
- c. يشكل خيار تولي أبناء مدينة إدلب للمناصب الرئيسية ضمن المدينة محل خلاف بين الطرفين، ففي حين يبدي أهالي مدينة إدلب موافقتهم عليه فإنه يعتبر خياراً مرفوضاً بالنسبة للمهجرين.
- d. يعتبر خيار المحاصصة في الوظائف العامة وخيار توزيع السلطات على مؤسسات الدولة الرسمية من الخيارات الأقل قبولاً لدى النازحين والمجتمع المحلي.

التوصيات

1- فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية:

- a. ضرورة العمل على إفراغ منازل المدنيين التي تم الاستيلاء عليها بالقوة وإعادتها إلى أصحابها للتخفيف من حدة التوتر بين أبناء المنطقة والنازحين أو إيجاد حل توافقي يرضي الطرفين وأصحاب المنازل بشكل خاص، مثل إعادة تأهيل المباني الحكومية المهجورة بحيث تصبح تجمعات سكنية ينتقل إليها القاطنون في تلك المنازل.
- b. إجراء دراسات ومسوح إحصائية تشمل كل من النازحين وأبناء المنطقة لمعرفة الأشخاص غير الحائزين على أوراق شخصية والسعي لتدوين بياناتهم تمهيداً لمنحهم بطاقات تعريفية.
- c. تشكيل هيئة مركزية تضم لجان من وجهاء كل منطقة من المناطق السورية المختلفة تعمل على إصدار بطاقات تعريفية خاصة بالأشخاص الذين لا يمتلكون وثائق شخصية.
- d. إجراء عمليات التدقيق الأمني حول الوافدين ضمن قوافل النازحين وخاصة أولئك الذين يشك بولائهم أو انتمائهم للنظام أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
- e. ضرورة العمل على استصدار قوانين تمنع حمل السلاح ضمن المدينة ومساءلة الأشخاص الذين يقومون باستخدامه.
- f. العمل على إقامة دورات تدريبية لعناصر الشرطة وقوات الأمن لرفع جاهزيتهم وكفاءتهم في حفظ الأمن ومعرفة حول أساليب الاستجابة للنزاعات التي تنشأ بين النازحين والمجتمع المحلي أو قد تحدث بين النازحين من مناطق مختلفة.

2- فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية والعمل:

- a. تركيز المنظمات الإنسانية على دعم اندماج النازحين عن طريق تسهيل عقبات المعيشة مثل تغطية تكاليف السكن وتيسير إيجاد فرص عمل أو دعم استثماراتهم للحصول على استقرار معيشي مناسب.
- b. إجراء دراسات مسحية لسوق العمل لتحديد المهن التي يكثر الطلب عليها تمهيداً لإطلاق مشاريع تدريبية تؤهل كوادر في تلك المهن.
- c. قيام المنظمات الإنسانية بالتعاون مع أصحاب الحرف من أبناء مدينة إدلب لتدريب النازحين على العمل على أن تتولى تلك المنظمات دفع أجور المتدربين.

- d. افتتاح جمعيات ومؤسسات عامة تقدم السلع والمواد الغذائية بأسعار مخفضة مما يخفف من الاحتكار ويخفض الأسعار.
 - e. العمل على إصدار قوانين لتحديد الحد الأدنى لأجور اليد العاملة بما يتلاءم مع طبيعة العمل الذي يقومون به وما يحقق الحد الأدنى لمعيشة كريمة.
 - f. ضرورة العمل على استصدار قوانين لتحديد إيجارات المنازل السكنية والمحلات التجارية لمنع استغلال حاجة النازحين.
 - g. المساواة بين النازحين وأبناء المنطقة في عمليات التوظيف واعتماد الخبرة والمؤهل العلمي كأساس لاختيار الموظفين.
- 3- فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية:
- a. التخفيف من ظاهرة التسول عن طريق تقديم مساعدات شهرية لأسر الشهداء والمعتقلين والتي لا يوجد من يعيها.
 - b. تفعيل دور الرعاية الاجتماعية من خلال توفير رواتب للعاطلين عن العمل تماماً مثل ما يقدم للسوريين في تركيا ودول الاتحاد الأوروبي.
 - c. حملات توعية للنازحين تحثهم على أن يتركوا انطباعاً جيداً في المدينة وإظهار تعايشهم مع أهلها واحترامهم لتقافتهم.
 - d. العمل على توعية السكان المحليين والنازحين بضرورة اللجوء إلى الجهات المختصة عند حدوث أي خلاف بين الطرفين.
 - e. اعتماد المنظمات الإنسانية لمعايير تتسم بالوضوح عند اختيار المستفيدين من المساعدات الإنسانية بحيث تشمل تلك المساعدات الأشد فقراً سواء أكان من أبناء المنطقة أم من النازحين.
 - f. العمل على إقامة اجتماعات دورية بين النازحين والسكان المحليين للمساهمة في تعزيز الروابط الاجتماعية وإقامة حوار بناء يناقش المشاكل التي تحدث بين الطرفين ويعمل على حلها بطريقة مناسبة، بالإضافة إلى وضع توقعات حول المشاكل التي يمكن أن تطرأ والعمل على معالجة مسبباتها لمنع تلك المشاكل.
 - g. العمل على توعية الشباب بمساوئ تشكيل التجمعات في الأماكن العامة وما تنطوي عليه تلك الظاهرة من تقييد في حرية الآخرين وعرض صورة سلبية عن أبناء منطقتهم.
 - h. استخدام الخطاب الديني في المساجد ودروس الدين لتوعية السكان المحليين حول مخاطر الاستغلال وحرمانية الاحتكار في الدين الإسلامي.
 - i. قيام المنظمات الإنسانية بتأمين احتياجات الأطفال المنقطعين عن التعليم والذين يرغبون بإكمال مراحلهم الدراسية، خاصة أبناء العوائل النازحة.
 - j. إطلاق حوار حول طريقة التشكيل المناسبة لمجلس مدينة إدلب وكيفية تمثيله لكل التجمعات السكانية الموجودة ومنع الإقصاء والتكتلات السلبية الخارجة عن الإطار العام.

منهجية الدراسة

أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في إيجاد أرضية مشتركة للتعايش بين أبناء المجتمع المضيف والنازحين في مدينة إدلب، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لأوجه الخلاف القائمة ومعرفة متطلبات كل طرف من الآخر، وهو ما يساعد على زيادة اندماج النازحين ضمن المجتمع المحلي ويتم ذلك من خلال ما يلي:
- 1- تحديد أبرز المشاكل التي يعاني منها أبناء المجتمع المضيف والتي يعتقدون أنها ترتبط بموجات التهجير القسري ووجود النازحين.
 - 2- تحديد أبرز الصعوبات والتحديات التي يعاني منها النازحين في مدينة إدلب.
 - 3- العمل على تقريب وجهات النظر والسعي إلى حل الخلافات بين أبناء المجتمع المضيف والنازحين وذلك من خلال سؤال كل منهم عن متطلباته من الطرف الآخر.
 - 4- وضع تصور عام لما يجب أن يكون عليه الواقع الخدمي ضمن مدينة إدلب وفقاً لرأي كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين.

بالإضافة لكل ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج أولي قابل للتطبيق في المناطق السورية الأخرى، بحيث يعاد إجراء الدراسة في تلك المناطق ويستفاد من الدروس المستفادة التي تم استخلاصها خلال الدراسة التي أجريت في مدينة إدلب والأنشطة التي تبتعتها أيضاً.

بناء الاستبيان

أجريت عدة ورشات عمل مع أكاديميين وممثلين للفعاليات المدنية من أبناء مدينة إدلب ومن النازحين من مختلف المناطق بهدف تحديد ما يجب أن تتم مناقشته ضمن الدراسة، وقد تم بناء الاستبيان استناداً لما تم تقديمه من مقترحات ومعلومات خلال تلك المقابلات. وقد تمت مراعاة المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها منهجية بناء استبيانات استطلاعات السلام والتي تتمثل بـ:

- 1- الشمولية: إذ تم إشراك جميع الفئات المعنية بموضوع استطلاع السلام الذي تم بحثه دون إقصاء لأية فئة مهما كانت صغيرة الحجم.
 - 2- الحياد وعدم التحيز: وذلك من خلال الوقوف على مسافة واحدة من جميع الفئات المشمولة بالدراسة.
 - 3- استقلال ممثلي الفئات المشمولة بالدراسة الذين تمت مقابلتهم عند بناء الاستبيان.
 - 4- صياغة الأسئلة الواردة ضمن الاستبيان بشكل واضح يستخدم مصطلحات ولغة متناسبة مع المشاركين.
- وبعد الانتهاء من كتابة مسودة الاستبيان الأولية تم عرضها على ممثلي الفئات المعنية بعملية استطلاع السلام للتأكد من قبولهم للأسئلة الواردة ضمنه وإجراء التعديلات وفقاً لما أبدوه من ملاحظات.
- وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي نظراً لقدرته على توفير خيارات حول ما يعتبر من الأمور الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها وما هو قابل للتفاوض أو الاستغناء عنه.

نطاق الدراسة

- الزمان: تمت عملية جمع البيانات خلال شهري كانون الأول من عام 2018 وكانون الثاني من عام 2019.
- المكان: مدينة إدلب، سوريا.
- الفئات: النازحين والمجتمع المحلي (أبناء مدينة إدلب).

محددات الدراسة:

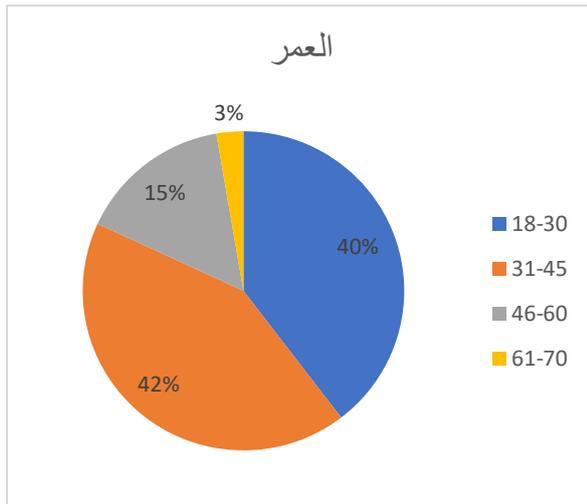
واجهت الدراسة بعض التحديات والتي تتمثل أساساً بصعوبة الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لإجراء عملية جمع البيانات، ورفض العديد من الجهات وبالأخص المجالس المحلية الممثلة للمهجرين الاشرار بالدراسة قبل الحصول على تلك الموافقات.

عينة الدراسة

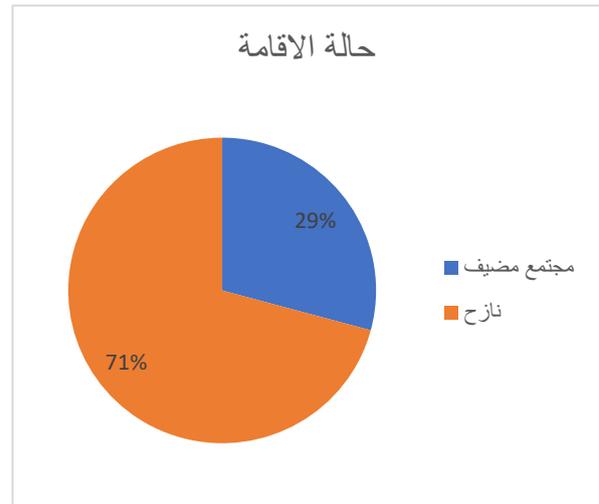
بلغ حجم العينة الإجمالي 260 فرداً من الذكور والإناث المقيمين ضمن مدينة إدلب، حيث بلغ عدد المشاركين من أبناء مدينة إدلب 76 مشارك في حين بلغ عدد المشاركين من النازحين 184 من مختلف المحافظات السورية، علماً أنه تمت مراعاة أعداد النازحين من كل محافظة عند اختيار العينات وعليه تم إجراء الاستبيان بشكل أكبر مع أبناء المناطق الأكثر عدداً، وقد تمت عملية جمع البيانات باستخدام استبيان يتضمن عدد من الأسئلة المغلقة، وقد تم عند اختيار المشاركين مراعاة التنوع من حيث حالة الإقامة والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية ونوع السكن.

توضح الرسوم البيانية التالية خصائص العينة المستهدفة وفقاً لكل متغير:

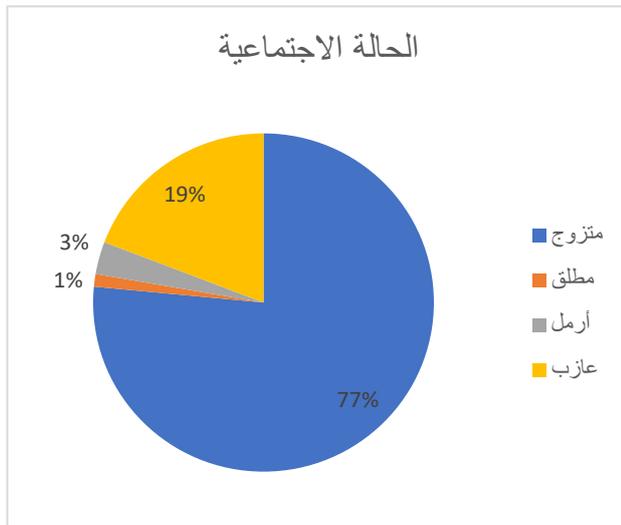
من حيث العمر



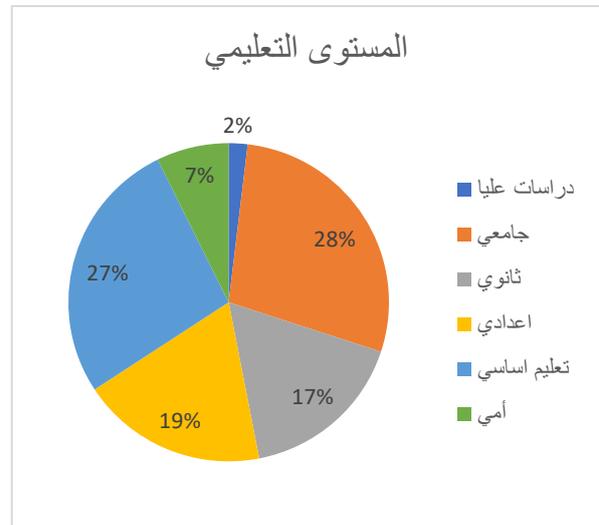
من حيث حالة الإقامة



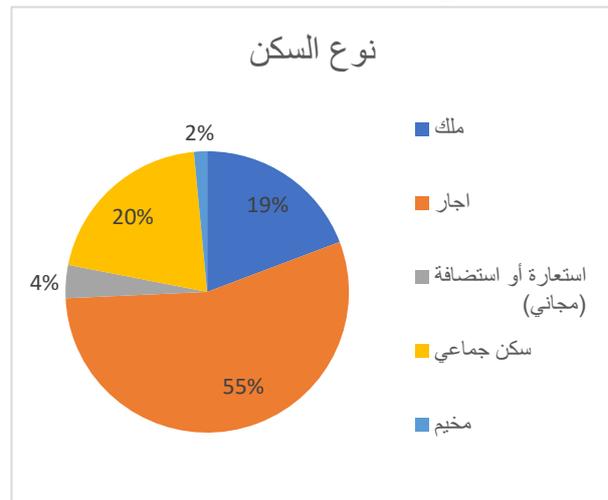
من حيث الحالة الاجتماعية



من حيث المستوى التعليمي



من حيث نوع السكن



المشاكل والصعوبات

تنقسم المشاكل والصعوبات التي يعاني منها أبناء مدينة إدلب والنازحين إلى ثلاث فئات رئيسية وهي المشاكل الأمنية والمشاكل الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، وتختلف درجة أهمية تلك المشاكل لدى كل من الطرفين وفق التفصيل التالي:

المشاكل الأمنية

يشغل الجانب الأمني الجزء الأكبر من المشكلات التي يعاني منها أبناء مدينة إدلب، والتي يربطونها بشكل مباشر بموجات التهجير القسري والنازحين القادمين من مناطق مختلفة في سورية، في حين تأتي تلك المشاكل في الدرجة الثانية من حيث الأهمية لدى النازحين، وتشمل المشاكل الأمنية التي تم ذكرها ما يلي:

1- انتشار عصابات السرقة والخطف والابتزاز المالي: وهي تأتي في مقدمة المشاكل الأمنية التي يعاني منها أبناء المجتمع المضيف إذ شهدت مدينة إدلب خلال الفترة الماضية العديد من حالات الخطف التي استهدفت بشكل خاص الأطباء وأصحاب المنشآت الصناعية والتجارية، ليتم بعد ذلك التفاوض على إطلاق سراح المخطوفين مقابل الحصول على مبالغ مالية ضخمة، ويقوم الخاطفون بالاعتداء الجسدي على الشخص المخطوف (ضرب مبرح - تشويه - صعق بالكهرباء) وتصوير مقاطع فيديو توثق ذلك ليتم إرسالها إلى ذوي المخطوف مع التهديد بالقتل بهدف الضغط عليهم وإجبارهم على تأمين المبلغ المطلوب، وتضاف إلى عمليات الخطف تلك حصول العديد من حالات اقتحام عصابات السرقة لمنازل المدنيين بهدف سرقتها، وقد أودت تلك العمليات في بعض الأحيان لقتل أصحاب تلك المنازل في حال وجودهم بها، وتجدر الإشارة إلى أن القوى الأمنية العاملة في المنطقة قد القت القبض على العديد من أفراد تلك العصابات وهي تعمل بشكل متواصل على متابعة تلك القضية.

ويلاحظ انخفاض أهمية مشكلة انتشار عصابات السرقة والخطف والابتزاز المالي لدى النازحين من أبناء المناطق الأخرى، إذ أنها تأتي في المرتبة الثامنة عشر في ترتيب المشاكل عموماً وهو أمر طبيعي يرجع إلى حالة الفقر التي يعاني منها غالبية النازحين وعدم قدرتهم على نقل أموالهم وممتلكاتهم من المناطق التي هجروا منها، وبالتالي عدم استهدافهم من قبل تلك العصابات، إلا أنهم وبالرغم من ذلك يعتقدون ان لتلك الظاهرة أثر ملحوظ في إحداث شرخ في العلاقة بينهم وبين أبناء المنطقة بسبب ربط تلك الظاهرة بموجات التهجير القسري.

انتشار عصابات الخطف والابتزاز المالي	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	95%	4%	0%	1%	0%
النازحين	9%	43%	36%	12%	1%

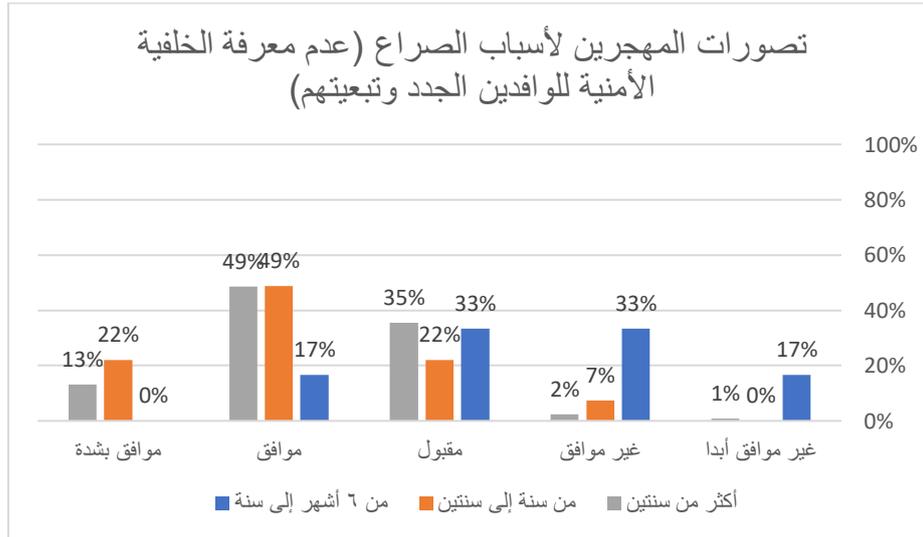
2- الاستيلاء على منازل المدنيين الفارغة بالقوة: وهي المشكلة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لأبناء المجتمع المضيف، إذ يوجد ضمن مدينة إدلب العديد من منازل المدنيين الفارغة، والذين اضطروا خلال سنوات الحرب ونتيجة لتعرض المدينة للقصف من قبل قوات النظام والطيران الحربي السوري والروسي على حد سواء للهجرة إلى تركيا أو دول أوروبا الغربية، وقد تم فتح العديد من تلك المنازل من قبل بعض النازحين دون استئذان أصحابها للسكن بها، إضافة إلى العبث بأثاث تلك المنازل وعدم الاهتمام بها وهو ما يقابل برفض واسع من قبل أبناء المدينة. أما بالنسبة للمهجرين فتأتي تلك المشكلة في المرتبة واحد وعشرون من حيث الأهمية، وذلك أمر طبيعي إذ أن الغالبية العظمى من النازحين لا يملكون منازل سكنية خاصة بهم حيث تبلغ نسبة من يمتلك منزل خاص من النازحين 1% فقط وهم يقيمون في تلك المنازل، وبالتالي لا يعانون من مشكلة الاستيلاء على منازلهم بالقوة، إلا أنهم أيضاً يروون أن انتشار تلك الظاهرة من شأنها إحداث تخوف لدى أبناء المنطقة تجاه النازحين من المناطق الأخرى وسوء في العلاقات بين الطرفين.

الاستيلاء على منازل المدنيين الفارغة بالقوة	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	93%	5%	0%	1%	0%
النازحين	8%	42%	31%	18%	2%

3- انتشار مجهولي الهوية وعدم معرفة الخلفية الأمنية للوافدين الجدد: تتقارب وجهات نظر كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين في رفضهم لظاهرة انتشار مجهولي الهوية واعتبارها إحدى أكبر المخاطر الأمنية التي تواجه ساكني المدينة عموماً، إذ أنها تمثل المشكلة الثالثة لدى أبناء المنطقة والسادسة لدى أبناء المناطق الأخرى، وقد رافقت تلك الظاهرة موجات التهجير القسري، فالعديد من النازحين القادمين من المناطق السورية الأخرى لا يمتلكون وثائق شخصية للتعريف بهم إما بسبب فقدانها خلال عمليات القصف والنزوح أو بسبب عدم قدرة العديد منهم على استصدار مثل تلك الوثائق كونهم من المطلوبين لأفرع النظام الأمنية، وقد أدى ذلك إلى صعوبة التثبت من شخصية النازحين والتحقق من انتماءاتهم وخلفياتهم الأمنية، وقد عمد النظام على زرع العديد من العملاء ضمن قوافل النازحين بهدف نشر الفوضى في المناطق المحررة وتنفيذ عمليات التفجير أو الاغتيال ضمن المنطقة بشكل يزعزع الاستقرار ويهدد حياة المدنيين بالإضافة إلى الحصول على معلومات استخباراتية حول مختلف قطاعات الحياة، حيث يتخوف من قيام تلك العناصر بافتعال المشاكل الأمنية وإشعال نار الفتنة بين النازحين وأبناء المنطقة في محاولة من النظام للاستفادة من تلك الفتن من أجل الوصول إلى تسوية سياسية. يضاف إلى عملاء النظام عناصر تنظيم الدولة (داعش) الذين استطاعوا الوصول إلى المناطق المحررة ضمن النازحين من أبناء المناطق الشرقية (دير الزور - الرقة) وخلق الفوضى ضمن محافظة إدلب عموماً، علماً أن الأجهزة الأمنية العاملة في المحافظة قد استطاعت القبض على العديد من الأشخاص ضمن قوافل النازحين ممن ثبتت تبعيتهم للنظام السوري أو تنظيم الدولة الإسلامية.

وبناء على ما سبق فإننا نوصي بضرورة إجراء مسوحات إحصائية حول الأشخاص الذين لا يمتلكون وثائق شخصية لمعرفة أعدادهم وفئاتهم العمرية وأسباب عدم امتلاكهم لتلك الوثائق وتسجيل بياناتهم تمهيداً لمنحهم بطاقات تعريفية، على أن تشمل تلك الدراسات كل من أبناء المنطقة والنازحين على حد سواء.

انتشار مجهولي الهوية	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	87%	27%	1%	0%	0%
النازحين	26%	46%	25%	2%	1%



عدم معرفة الخلفية الأمنية للوافدين الجدد وتبعيتهم	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	72%	27%	1%	0%	0%
النازحين	15%	48%	32%	5%	1%

4- انتشار السلاح بشكل غير قانوني: يشير أبناء مدينة إدلب إلى استيائهم من ظاهرة انتشار حمل السلاح ضمن المدينة بشكل غير قانوني من قبل أفراد ليس لديهم صفة رسمية تخولهم حق حمل السلاح سواء من المدنيين أم من العسكريين، باعتبارها المشكلة الخامسة في قائمة اهتماماتهم، ويرون أن حمل الأسلحة يجب أن يكون محصوراً بقوى الأمن والشرطة، وينطبق ذات الأمر على النازحين من أبناء المناطق الأخرى ولكن بنسبة أقل مما هي عليه لدى أبناء إدلب إذ تأتي في المرتبة السابعة عشر ويعود السبب في انخفاض اهتمام النازحين الملحوظ بتلك الإشكالية إلى وجود العديد من الأولويات لديهم كتلك المتعلقة بأوضاعهم الاقتصادية والمساعدات الإنسانية وعمليات التوظيف وغيرها من المشاكل التي يعتقدون أن لها تأثير أكبر على واقعهم المعيشي ضمن المنطقة.

انتشار السلاح بشكل غير قانوني	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	70%	29%	1%	0%	0%
النازحين	16%	32%	40%	12%	1%

5- إطلاق الرصاص العشوائي ضمن التجمعات السكنية: إضافة إلى استياء كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين من ظاهرة حمل السلاح ضمن المدينة فإنهم يعبرون عن رفضهم لاستخدام تلك الأسلحة وإطلاق الرصاص العشوائي ضمن الأحياء السكنية، فهي تأتي في المرتبة الحادية عشر لدى أبناء مدينة إدلب والسادسة عشر لدى النازحين، وتنتشر تلك الظاهرة وخاصة في بعض المناسبات كاحتفالات الزواج أو تشييع الشهداء، إضافة إلى استخدامها فيما قد يحصل من مشاجرات، وهو ما يؤدي إلى ترويع المدنيين وحوادث بعض الإصابات بشكل غير مقصود، هذا وقد تم تسجيل العديد من الحالات المرضية لدى الأطفال جراء عمليات إطلاق الرصاص.

إطلاق الرصاص العشوائي	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	39%	48%	13%	0%	0%
النازحين	14%	39%	31%	16%	1%

6- محاولة النظام زرع الفتنة بين النازحين وأبناء المنطقة: يتوافق كل من أبناء مدينة إدلب وأبناء المناطق الأخرى حول وجود مساعي للنظام من خلال عملائه على الأرض لخلق الفوضى في المنطقة وإشغال الفتن بين النازحين وأبناء المجتمع المضيق بهدف زرع البغضاء والعداوة في نفوس كل طرف تجاه الطرف الأخر، وذلك سعياً منه للوصول إلى تسوية سياسية تسهل له إعادة السيطرة على المنطقة، وبناء على ذلك يرى كلا الطرفين بضرورة تسليط الضوء على محاولات النظام تلك وتوعية السكان بأهمية نبذ الخلاف والتعاضد المشترك والوقوف صفاً واحداً في مواجهة مخططات النظام كي يتم إفشالها.

محاولة النظام زرع الفتنة بين النازحين وأبناء المنطقة	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	40%	50%	7%	4%	0%
النازحين	20%	43%	33%	3%	2%

7- فشل الشرطة وقوات الأمن في حفظ الأمن: إن غالبية المشاكل الأمنية التي يعاني منها سكان المنطقة ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الأمنية العاملة فيها وفشلها في حفظ الأمن والاستقرار، ويعود ذلك لعدة أسباب منها نقص الخبرة لدى عناصر الأمن في التعامل مع المسائل الأمنية من جهة وضعف المعدات والتجهيزات اللوجستية اللازمة لحفظ الأمن من جهة أخرى، وعليه يرى كل من أبناء المنطقة والنازحين بضرورة إقامة دورات تدريبية لعناصر الشرطة من أجل رفع جاهزيتهم وكفاءتهم إضافة لتقديم الدعم التقني اللازم لوحدة الشرطة العاملة في المنطقة.

فشل الشرطة وقوات الأمن في حفظ الأمن	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	42%	50%	8%	0%	0%
النازحين	11%	52%	26%	10%	1%

8- محابة الأجهزة الأمنية لأبناء المنطقة: تشكل هذه الإشكالية نقطة خلاف في وجهات نظر كل من أبناء المنطقة والنازحين، بينما ترى الغالبية العظمى من أبناء مدينة إدلب عدم وجود أي تمييز أو تمييز لصالحهم من قبل الأجهزة الأمنية، يرى العديد من النازحين بأن أفراد الأمن والشرطة ينحازون بشكل واضح لأبناء مدينة إدلب في أي خلاف ينشأ بين الطرفين، ويرجعون السبب في ذلك إلى وجود علاقات صداقة أو قرابة بين عناصر الشرطة وأبناء المنطقة.

محابة الأجهزة الأمنية لأبناء المنطقة	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	0%	0%	5%	54%	41%
النازحين	8%	47%	30%	14%	2%

9- التخوف من استخدام كل طرف للعنف ضد الطرف الآخر في المستقبل: تتقارب وجهات نظر كل من أبناء مدينة إدلب وأبناء المناطق السورية الأخرى حول هذه النقطة، إذ تشير الغالبية من الطرفين إلى انه حالياً لا توجد أي مظاهر العنف قد أبادها أهالي مدينة إدلب تجاه النازحين، بل وعلى العكس يشهد العديد من النازحين بحسن استقبال سكان مدينة إدلب لهم والعمل على توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم، كما ينطبق الأمر ذاته حول استخدام النازحين للعنف ضد أبناء مدينة إدلب، مع ملاحظة وجود ارتفاع في نسبة من أجاب بموافق من أبناء المدينة.

استخدام أهالي إدلب للعنف ضد النازحين	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	0%	0%	16%	59%	25%
النازحين	1%	6%	18%	26%	50%

استخدام النازحين للعنف ضد أهالي إدلب	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	0%	17%	22%	45%	16%
النازحين	0%	13%	15%	29%	43%

المشاكل الاقتصادية

تحتل المشاكل الاقتصادية المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لأبناء مدينة إدلب بعد المشاكل الأمنية، فيما تأتي في قمة اهتمام النازحين من أبناء المناطق الأخرى وتمثل أبرز الصعوبات والمشاكل الاقتصادية المرتبطة بعمليات التهجير القسري بما يلي:

1- ارتفاع نسبة البطالة: تظهر نتائج الدراسة وجود نسبة مرتفعة من أبناء مدينة إدلب والذين يعانون من مشكلة البطالة والتي تأتي في المرتبة السادسة من حيث الأهمية لدى أبناء المجتمع المضيف، ويربط العديد منهم انتشار تلك الظاهرة بشكل مباشر بموجات التهجير القسري التي أدت إلى انخفاض ملحوظ في فرص العمل، في حين يرجع البعض الآخر ذلك إلى قرارات الفصل التعسفية التي أصدرها النظام بحق الموظفين من أبناء المحافظة إثر خروجها عن سيطرته بشكل كامل علماً أن غالبية أبناء مدينة إدلب هم أصلاً من الموظفين في الدوائر الرسمية، ويضاف إلى ذلك إغلاق العديد من المنشآت الصناعية والتجارية الخاصة نتيجة عمليات القصف التي تتعرض لها

المحافظة مما اضطر معظم أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية إلى الهجرة خارج سوريا واستثمار أموالهم في المناطق التي هاجروا إليها باعتبارها أكثر أمناً واستقراراً من الناحية الاقتصادية. وبالمثل نجد أن مشكلة البطالة تعتبر من المشاكل الرئيسية لدى الغالبية العظمى من النازحين من أبناء المناطق السورية المختلفة، إذ انها تحتل المرتبة الثانية في قائمة المشاكل الخاصة بهم، ويشيرون إلى وجود نقص شديد في فرص العمل، علماً ان غالبيتهم لا يمتلك المقدرة المالية لافتتاح مشاريع خاصة، وعليه فإننا نوصي المنظمات الإنسانية بضرورة دعم برامج المشاريع الصغيرة وذلك لتمكين المهنيين وأصحاب الحرف من النازحين للانطلاق بمشاريعهم الخاصة.

ارتفاع نسبة البطالة	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	35%	60%	5%	0%	0%
النازحين	36%	50%	13%	1%	1%

2- انخفاض أجور اليد العاملة: من المشاكل الاقتصادية الهامة أيضاً والتي يعاني منها كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين من أبناء المناطق الأخرى انخفاض أجور اليد العاملة، ويرى أبناء مدينة إدلب أن السبب الرئيسي في انخفاض الأجور يعود للزيادة الهائلة في عدد الأيدي العاملة وقلة فرص العمل بالمقابل، إضافة إلى قبول النازحين للعمل بأجور منخفضة وهو ما يجبر أبناء المنطقة على العمل بأجور موازية لما يتقاضاه النازحين خوفاً من استغناء أصحاب العمل عنهم، أما النازحين فيرون أن انخفاض أجور اليد العاملة يرجع اساساً إلى رغبة أصحاب العمل بزيادة معدلات الربح لمشاريعهم واستغلال حاجة النازحين للعمل لتأمين المستلزمات المعيشية والنفقات الشهرية لأسرهم.

انخفاض أجور اليد العاملة	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	32%	65%	5%	0%	0%
النازحين	35%	37%	27%	1%	1%

تجدد الإشارة إلى أن المشكلتين سابقتي الذكر كان لهما دور كبير في ازدياد معدلات الفقر في المحافظة، وهو ما يراه أبناء المنطقة سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات الجريمة من قتل وخطف وسرقة وغيرها من الجرائم التي ترتكب بدافع الحصول على المال.

3- ارتفاع إيجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع: وهي من المشاكل المشتركة بين أبناء مدينة إدلب والنازحين من أبناء المناطق الأخرى، إلا أنها تظهر بشكل أكبر لدى النازحين إذ تأتي في المرتبة الأولى في قائمة المشاكل الخاصة بهم في حين تحتل المرتبة الخامسة عشر لدى أبناء المجتمع المضيف، ويرى ما يقارب ثلاثة أرباع أبناء المنطقة أن عمليات التهجير الجماعي إلى المحافظة كانت السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار نظراً لزيادة الطلب عليها بشكل كبير، كما يرى ما يزيد عن النصف أن بعض ضعيفي النفوس من أبناء المنطقة استغلوا حاجة النازحين للمأوى والمأكل والملبس وغيرها من السلع وعملوا على رفع الأسعار لتحقيق أكبر عائد مالي ممكن وهو ما أثر سلباً على أبناء المنطقة أيضاً، وبالمثل يرجع غالبية النازحين ارتفاع إيجارات المحال التجارية والمنازل والسلع والبضائع لموجات النزوح بالدرجة الأولى، في حين يرجع آخرون ذلك لاستغلال أبناء المنطقة لحاجة النازحين الملحة لتلك الخدمات وعدم وجود بديل عنها.

هذا ويشير كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين إلى وجود جملة من العوامل الأخرى المرتبطة بظاهرة ارتفاع أسعار السلع والبضائع ومنها انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل كبير وتصدير تلك السلع والبضائع إلى خارج المناطق المحررة (تركيا - مناطق النظام - مناطق الجيش الحر)، إضافة إلى توقف الدعم المقدم لمشاريع الأمن الغذائي (السلل الغذائية) وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد التي كانت تحتويها تلك السلل.

غير موافق أبداً	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	ارتفاع اجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع بسبب موجة النزوح
%0	%0	%27	%52	%21	أبناء مدينة إربل
%1	%1	%11	%48	%40	النازحين

غير موافق أبداً	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	ارتفاع اجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع بسبب الاستغلال من بعض أبناء المجتمع المضيف
%1	%9	%36	%43	%11	أبناء مدينة إربل
%1	%1	%20	%53	%26	النازحين

المشاكل الاجتماعية

ترتبط المشاكل الاجتماعية ارتباطاً مباشراً بموجات التهجير القسري وعمليات النزوح التي حصلت خلال الأعوام الماضية باتجاه مدينة إربل، وتنعكس آثار تلك المشاكل السلبية على أبناء المنطقة والنازحين وتشكل العديد منها عائقاً أمام اندماج النازحين ضمن المجتمع المحلي، ومن أبرز تلك المشاكل ما يلي:

أ- التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الإنسانية: وتعد مشكلة التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الإنسانية من أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها أبناء المنطقة والنازحين على حد سواء، إذ يرى أبناء المنطقة أن الكم الأكبر من المساعدات الإنسانية يستفيد منها النازحين بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي، فبمجرد أن يحقق الشخص معيار نازح فإن ذلك يخوله لاستلام المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات العاملة على الأرض وإن لم يكن من أصحاب الحاجة، علماً أنه يوجد العديد من الأسر من أبناء مدينة إربل أشد فقراً وحاجةً من أولئك المستفيدين وخاصة أسر الشهداء والمعتقلين وبالرغم من ذلك لا يتم إدراج أسمائهم ضمن قوائم المستفيدين.

أما النازحين فيرون أن أبناء المنطقة الذين يستفيدون من المساعدات الإنسانية ليسوا بحاجة لها وإنما أدرجت أسمائهم ضمن قوائم المستفيدين نظراً لوجود علاقات قرابة أو صداقة بينهم وبين القائمين على عمليات التوزيع، علماً أنه لا يوجد لديهم اعتراض حول استفادة الأسر الأشد فقراً من المساعدات الإنسانية وإن كانوا من أبناء المنطقة، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد شعور بنوع من التمييز بين النازحين أنفسهم حيث يرى أبناء المناطق الشرقية (الرقّة – دير الزور – الحسكة) أنه بسبب عدم خروجهم من مناطقهم بموجب اتفاقيات تهجير فإنه لم يتم تسليط الضوء على معاناتهم مقارنة بأولئك الذين خرجوا بموجب تلك الاتفاقيات وقد أدى ذلك بالتالي إلى التقليل عن تلبية احتياجاتهم.

غير موافق أبداً	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الإنسانية
%0	%4	%18	%46	%32	أبناء مدينة إدلب
%3	%7	%32	%49	%10	النازحين

ب- التمييز بين أبناء النازحين وأبناء المنطقة في عمليات التوظيف: وكما هو الحال في استلام المساعدات الإنسانية يرى غالبية أبناء المنطقة والنازحين وجود نوع من التمييز بين الطرفين في عمليات التوظيف سواء في المنظمات الإنسانية أو في الدوائر الرسمية، إذ يشير أبناء مدينة إدلب إلى أن العديد من الإعلانات الوظيفية تشترط أن يكون المتقدم لها من أبناء منطقة معينة وهي لا تشمل أبناء مدينة إدلب، كما أن كون القائمين على إدارة جهة ما من أبناء منطقة معينة يؤدي إلى توظيف أبناء تلك المنطقة وإقصاء أبناء مدينة إدلب بغض النظر عن مؤهلاتهم. أما النازحين من أبناء المحافظات السورية الأخرى فيرون أن أبناء المنطقة يستأثرون بالوظائف العامة في المؤسسات الرسمية والجمعيات والمنظمات الإنسانية بالرغم من وجود العديد من المؤهلات لدى أبناء النازحين تخولهم لشغل تلك الوظائف، إلا أن العلاقات القائمة على المعرفة الشخصية والمحسوبية (واسطة) تلعب دوراً كبيراً في إقصائهم.

غير موافق أبداً	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في عمليات التوظيف
%0	%8	%29	%52	%11	أبناء مدينة إدلب
%2	%6	%34	%46	%12	النازحين

ت- انتشار ظاهرة التسول: تعد انتشار ظاهرة التسول المشكلة الاجتماعية الأكثر أهمية وفقاً لما أشار إليه النازحين، ويؤكدون أن عدم قدرة العديد من الأسر على تأمين مستلزماتهم المعيشية في ظل الارتفاع الضخم في أسعار السلع والمواد الأساسية وعدم وجود اهتمام كاف من قبل المنظمات الدولية والمحلية هو السبب الرئيسي في انتشار تلك الظاهرة والتي لا تقتصر على النازحين فقط بل تشمل أيضاً بعض أبناء المنطقة، هذا ويعاني أبناء مدينة إدلب أيضاً من انتشار ظاهرة التسول في الأسواق والحدايق والأماكن العامة ويربطونها بارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المنطقة إضافة إلى وجود العديد من الأسر سواء من النازحين أو من أبناء المنطقة دون معيل نتيجة لظروف الحرب (المعيل معتقل أو شهيد أو مصاب إصابة تمنعه من العمل) وهو ما يدفع بأفراد تلك الأسر وخاصة الأطفال إلى التسول.

وعليه يطالب كل من النازحين وأبناء المنطقة المنظمات الإنسانية بتقديم دعم على شكل رواتب شهرية لأسر الشهداء والمعتقلين التي لا يوجد لديها معيل للتخفيف من ظاهرة التسول.

غير موافق أبداً	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	انتشار ظاهرة التسول
%0	%4	%40	%47	%9	أبناء مدينة إدلب
%1	%5	%27	%50	%18	النازحين

ث- التجمعات الشبابية في الأسواق: ترتفع درجة استياء أبناء مدينة إدلب من ازدياد أعداد التجمعات الشبابية في الأسواق والحدايق والأماكن العامة بشكل ملحوظ عما هو عليه الحال لدى النازحين، ويرون أنها تقيد حرية النساء في الحركة وتؤدي إلى مضايقتهن، إضافة إلى قيام بعض الشبان بالإساءة للمارة وعدم احترام آداب الطريق وهو ما يسبب العديد من المشاجرات بين النازحين وأبناء المنطقة.

التجمعات الشبابية في الأسواق	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	11%	51%	28%	9%	1%
النازحين	9%	27%	30%	26%	8%

ج- النزعة المنطقية: يعاني غالبية النازحين من مشكلة النزعة المنطقية لدى أبناء مدينة إدلب، وهو ما يظهر بوضوح وفقاً لتعبيرهم عند حدوث خلافات أو مشادات بين النازحين وأبناء المنطقة إذ يتم استعمال العديد من العبارات التي تدل على التعصب تجاه النازحين، في حين تنخفض نسبة من يرى ذلك من أبناء مدينة إدلب ويؤكدون حرصهم على حسن معاملة النازحين أيّاً كانت المنطقة التي جاؤوا منها، بل ويشير بعض الأهالي إلى تفضيلهم في كثير من الأحيان على أبناء المدينة أنفسهم.

النزعة المنطقية	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	0%	34%	38%	28%	0%
النازحين	17%	42%	28%	10%	2%

ح- عدم احترام كل طرف لعادات وتقاليد الطرف الآخر: إلى جانب النزعة المنطقية تظهر نتائج الدراسة معاناة غالبية النازحين من مشكلة عدم احترام كل طرف لعادات وتقاليد الطرف الآخر، وتقوم هذه المشكلة بين النازحين أنفسهم أيضاً تبعاً لاختلاف مناطقهم، أما من وجهة نظر أبناء المنطقة فيرى ما يزيد عن النصف بعدم وجود مثل تلك المشكلة.

عدم احترام كل طرف لعادات وتقاليد الطرف الآخر	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	0%	19%	30%	47%	4%
النازحين	15%	40%	23%	19%	3%

خ- انقطاع أبناء النازحين عن التعليم: تنتشر ظاهرة التسرب المدرسي وانقطاع الأطفال عن التعليم لدى كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين على حد سواء إلا أنها ترتفع بشكل أكبر لدى النازحين، وترجع أسباب انتشار تلك الظاهرة إلى عدم قدرة العديد من النازحين على دفع تكاليف الدراسة أو بسبب سوء الحالة النفسية لأطفالهم نتيجة معاناتهم إلى الآن من آثار القصف الذي تعرضت له مدنها.

انقطاع أبناء النازحين عن التعليم	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
أبناء مدينة إدلب	0%	38%	40%	22%	0%
النازحين	8%	43%	32%	13%	6%

د- تشكيل النازحين تجمعات سكانية خاصة بهم ورفضهم الاندماج ضمن المجتمع المحلي: وتمثل هذه المشكلة العقبة الأكبر أمام قيام التعايش بين النازحين وأبناء المنطقة، إذ أشار العديد من أهالي مدينة إدلب إلى قيام البعض من أبناء المناطق السورية المختلفة بالتجمع ضمن أحياء سكنية خاصة بهم وحصر علاقاتهم الاجتماعية في نطاق ضيق يشمل أبناء المنطقة الواحدة فقط، وهو ما يولد نوع من التباعد بينهم وبين أبناء المناطق الأخرى. أما النازحين فيرجعون أسباب تلك المشكلة إلى عدم قدرتهم على دفع إيجارات المنازل السكنية ضمن المدينة وهو ما يدفعهم إلى استئجار منازل سكنية في أطراف المدينة أو في مناطق نائية تكون الإيجارات فيها أكثر انخفاضاً أو العيش في مراكز الإيواء التي يشمل كل منها أبناء محافظة معينة.

تشكيل النازحين تجمعات سكانية خاصة بهم ورفضهم الاندماج ضمن المجتمع المحلي أبناء مدينة إدلب النازحين	موافق بشدة	موافق	مقبول	غير موافق	غير موافق أبداً
	11%	29%	17%	43%	0%
	9%	36%	35%	9%	12%

ملخص ومقارنة بين أبناء المجتمع المضيف والنازحين

يعاني المقيمون في مدينة إدلب من أبناء المدينة أو النازحين على حد سواء من عدد من المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتختلف درجة أهمية كل نوع من هذه المشاكل تبعاً لحالة الإقامة، ففي حين تشغل المخاوف الأمنية الحيز الأكبر من اهتمام أبناء المجتمع المضيف نجد أن اهتمام النازحين ينصب في الدرجة الأولى على الواقع المعيشي والصعوبات الاقتصادية التي يعانون منها.

وتتقارب وجهات نظر كل من النازحين وأبناء المجتمع المضيف فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية، إذ يرى كل منهما أن موجات التهجير ساهمت بشكل كبير في ارتفاع نسب البطالة في ظل ضعف فرص العمل وانخفاض أجور اليد العاملة وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع إيجارات المحال التجارية والمنازل السكنية والسلع والبضائع نظراً لزيادة الطلب عليها من جهة واستغلال بعض ضعيفي النفوس من أبناء مدينة إدلب لتلك الزيادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

أما على الصعيد الأمني فنلاحظ وجود العديد من الفوارق في اهتمامات وأولويات كل من أبناء مدينة إدلب والنازحين، إذ يمثل انتشار عصابات السرقة والخطف والابتزاز المالي والاستيلاء على منازل المدنيين الفارغة بالقوة أبرز مخاوف أبناء المنطقة وينسب مرتفعة للغاية في حين تحظى هذه الظواهر باهتمام متوسط لدى النازحين، كما تنخفض درجة اهتمام النازحين بانتشار مجهولي الهوية وعدم معرفة الخلفية الأمنية للوافدين الجدد وتبعيتهم نوعاً ما عما هو عليه الحال لدى أبناء المنطقة.

ويتفق كل من النازحين وأبناء المنطقة بأن النظام يسعى لزرع الفتنة بين الطرفين وخلق الفوضى ضمن المناطق المحررة، إضافة إلى معاناة كل منهما من انتشار السلاح بشكل غير قانوني وإطلاق الرصاص العشوائي ضمن التجمعات السكنية وإن كان بدرجة أقل لدى النازحين عما هو عليه الحال لدى أبناء المنطقة، كما يتفق كلا الطرفين أيضاً في ضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على حفظ الأمن إلا أنهما يختلفان بشأن تحيز قوى الأمن لأبناء المنطقة إذ يعتقد النازحين بذلك في حين يؤكد أبناء المجتمع المحلي عدم وجود مثل ذلك في أرض الواقع، أما عن استخدام كل طرف للعنف ضد الطرف الآخر فتشير نتائج الدراسة إلى عدم معاناة الطرفين من تلك المشكلة.

أما من الناحية الاجتماعية فنلاحظ وجود مشكلة النزعة المناطقيّة وعدم احترام كل طرف لعادات وتقاليد الطرف الآخر لدى النازحين بشكل يفوق ما هو الحال عليه لدى أبناء المنطقة، في حين تتقارب وجهات نظرهم فيما يتعلق بانتشار ظاهرة التسول وتشكيل النازحين تجمعات سكانية خاصة بهم ورفضهم الاندماج ضمن المجتمع المحلي وانقطاع أبنائهم عن التعليم، أما مشكلة التجمعات الشبابية في الأسواق فينخفض اهتمام النازحين بها مقارنة بأبناء المجتمع المضيف.

متوسط الأهمية	تصورات النازحين	متوسط الأهمية	تصورات المجتمع المضيف
4.26	ارتفاع إيجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع بسبب موجة النزوح	4.92	انتشار عصابات للخطف والسرقة والابتزاز المالي
4.2	ارتفاع نسبة البطالة	4.91	الاستيلاء على منازل المدنيين الفارغة بالقوة
4.15	الفقر وقلة فرص العمل بشكل عام	4.85	انتشار مجهولي الهوية
4.05	انخفاض أجور اليد العاملة	4.7	عدم معرفة الخلفية الأمنية للوافدين الجدد وتبعيتهم

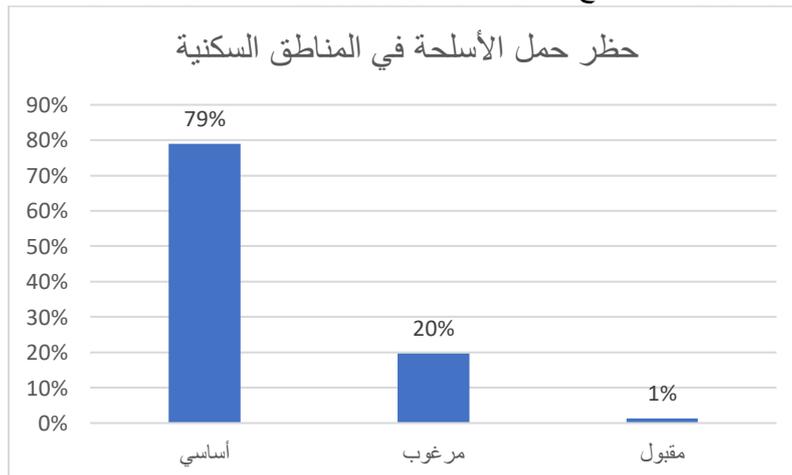
4.02	ارتفاع ايجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع بسبب الاستغلال من بعض أبناء المجتمع المضيف	4.68	انتشار السلاح بشكل غير قانوني
3.95	انتشار مجهولي الهوية	4.34	فشل الشرطة وقوات الأمن حفظ الأمن في المدينة
3.79	انتشار ظاهرة التسول	4.3	ارتفاع نسبة البطالة
3.75	محاولة النظام زرع الفتنة بين النازحين وأبناء المنطقة	4.3	الفقر وقلة فرص العمل بشكل عام
3.7	عدم معرفة الخلفية الأمنية للوافدين الجدد وتبعيتهم	4.26	انخفاض أجور اليد العاملة
3.67	سعي النظام الى تسوية سياسية	4.25	محاولة النظام زرع الفتنة بين النازحين وأبناء المنطقة
3.62	فشل الشرطة وقوات الأمن حفظ الأمن في المدينة	4.25	إطلاق الرصاص العشوائي ضمن التجمعات السكنية
3.62	التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في عمليات التوظيف	4.09	الفشل في توفير خدمة شرطة مقبولة للجميع
3.62	النزعة المناطقيّة	4.05	التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الانسانية
3.56	التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الانسانية	3.95	سعي النظام الى تسوية سياسية
3.54	الفشل في توفير خدمة شرطة مقبولة للجميع	3.95	ارتفاع ايجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع بسبب موجة النزوح
3.5	إطلاق الرصاص العشوائي ضمن التجمعات السكنية	3.65	التمييز بين النازحين وأبناء المنطقة في عمليات التوظيف
3.49	انتشار السلاح بشكل غير قانوني	3.62	انتشار ظاهرة التسول
3.48	انتشار عصابات للخطف والسرقة والابتزاز المالي	3.61	مشاكل التجمعات الشبابية في الأسواق
3.45	عدم احترام كل طرف لعادات وتقاليده الطرف الأخر	3.53	ارتفاع ايجارات المحال التجارية والمنازل وأسعار السلع والبضائع بسبب الاستغلال من بعض أبناء المجتمع المضيف
3.44	محاباة الأجهزة الأمنية لأبناء المنطقة	3.16	انقطاع أبناء النازحين عن التعليم
3.36	الاستيلاء على منازل المدنيين الفارغة بالقوة	3.07	النزعة المناطقيّة
3.34	انقطاع أبناء النازحين عن التعليم	3.07	تشكيل النازحين تجمعات سكنية خاصة بهم ورفضهم الاندماج ضمن المجتمع المحلي

3.21	تشكيل النازحين تجمعات سكانية خاصة بهم ورفضهم الاندماج ضمن المجتمع المحلي	2.64	عدم احترام كل طرف لعادات وتقاليد الطرف الأخر
3.03	مشاكل التجمعات الشبابية في الأسواق	2.41	استخدام النازحين للعنف (ضد السكان المحليين)
2.01	استخدام النازحين للعنف ضد السكان المحليين	1.91	استخدام أهالي ادلب للعنف ضد النازحين
1.84	استخدام أهالي ادلب للعنف ضد النازحين	1.64	محاكاة الأجهزة الأمنية لأبناء المنطقة

مطالب أبناء المجتمع المضيف

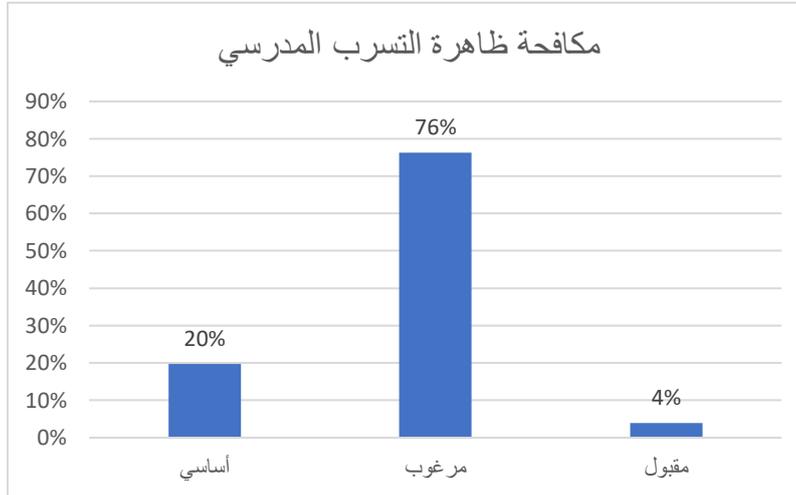
لمعرفة مطالب أبناء المجتمع المضيف تم عرض العديد من النقاط واستطلاع آرائهم حول كل منها وقد كانت أولوياتهم لتخفيف حدة المشاكل التي يعانون منها كما يلي:

- 1- إخلاء النازحين لمدن المنازل التي تم فتحها بالقوة: وهو المطلب الأبرز لأبناء المجتمع المضيف وتؤيده الغالبية العظمى منهم، إذ يراه 99% مطلباً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه في حين أشار 1% فقط إلى أنه خيار مرغوب به، علماً أنه يمكن الإبقاء على النازحين ضمن تلك المنازل شريطة توقيع عقود إيجار رسمية وتعويض أصحابها عن الأضرار المادية التي لحقت بها أو بالأثاث.
- 2- اعتماد الخبرة والمؤهل العلمي كأساس لعمليات التوظيف: ويعتبر ذلك الخيار أساسياً بالنسبة إلى 99% من أبناء مدينة ادلب ومرغوباً بالنسبة إلى 1% منهم، ويؤكدون أنه لا بد من العمل للقضاء على انتشار المحسوبية في عمليات التوظيف واختيار الشخص الأجدر لتولي الوظائف سواء أكان من أبناء المنطقة أم من النازحين إذ أن ذلك سوف يرفع من كفاءة وجودة العمل ضمن المؤسسات العامة.
- 3- اعتماد معايير تتميز بالشفافية في اختيار المستفيدين من المساعدات الإنسانية: ويعد ذلك من المطالب بالغة الأهمية بالنسبة لأبناء المجتمع المضيف أيضاً إذ بلغت نسبة من يراه خياراً أساسياً 99%، في حين بلغت نسبة من يراه غير مقبول 1%، ويشير أبناء مدينة ادلب إلى ضرورة اعتماد معيار الأشد فقراً عند اختيار قوائم المستفيدين من المساعدات الإنسانية على سواء بالنسبة للمهجرين ولأبناء المنطقة، إذ أن اعتماد معيار نازح يؤدي إلى حرمان العديد من أبناء المنطقة من المساعدات الإنسانية علماً أن هنالك العديد من العوائل أكثر حاجة من بعض النازحين.
- 4- اللجوء إلى الجهات الأمنية المختصة عند حصول مشادات مع أبناء المنطقة وعدم التحريض على العنف: ويساعد ذلك على التخفيف من حدة الاحتقان التي تنشأ بين النازحين وأبناء المنطقة ومنع انتشار المواقفة ويراه 88% من أبناء المنطقة خياراً أساسياً في حين يراه 12% مرغوباً به.
- 5- حظر حمل الأسلحة في المناطق السكنية: ويساعد ذلك وفقاً لأبناء المجتمع المضيف على التخفيف من مشاكل انتشار السلاح بشكل غير قانوني وإطلاق الرصاص العشوائي ضمن المناطق السكنية ويتطلب تحقيق ذلك تدخلاً أكبر من قبل الجهات الأمنية لمحاكاة من يحمل السلاح ضمن المدينة دون أن يكون له صفة رسمية تخوله ذلك.



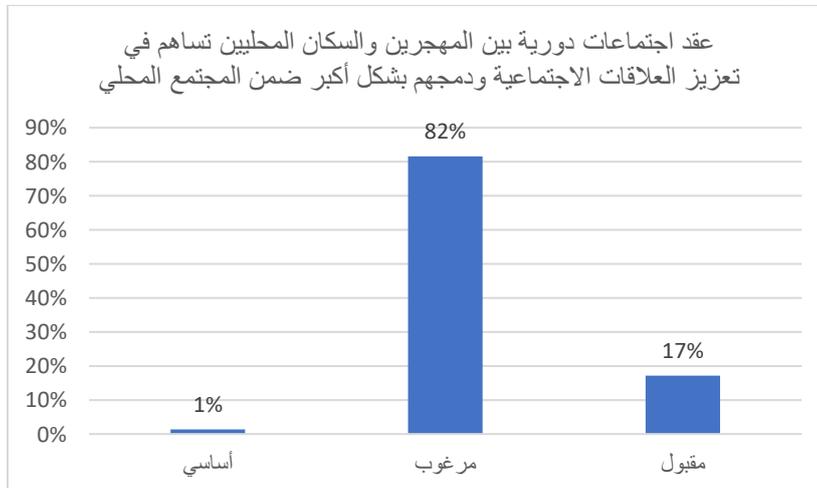
6- تشكيل لجنة وجهاء من النازحين تقوم بمنح بطاقات تعريف بكل النازحين: فنظراً لانتشار العديد من مجهولي الهوية ضمن المناطق المحررة عموماً ومدينة إدلب خصوصاً وعدم معرفة تبعيتهم وخلفيتهم الأمنية، يرى أبناء المنطقة أنه من المهم أن يتم تشكيل لجنة خاصة بكل منطقة يشرف عليها وجهاء تلك المنطقة تتولى القيام بإصدار بطاقات للتعريف بمن لا يملك وثائق ثبوتية أو أوراق شخصية، ويعتبر ذلك الأمر أساسياً لتلثي أبناء المنطقة ومرغوباً بالنسبة للثلاث الأخر.

7- مكافحة ظاهرة التسرب المدرسي: ويعاني من تلك الظاهرة العديد من أبناء النازحين إضافة إلى بعض أبناء المجتمع المضيف، وتتعدد الأسباب التي تساهم في انتشارها كاضطرار العديد من الأطفال للعمل لمساعدة اهاليهم في تأمين نفقات معيشتهم اليومية، أو بسبب عدم قدرة العديد من الأسر على تحمل تكاليف دراسة أبنائهم ويمكن العمل على مكافحة تلك الظاهرة من خلال تقديم العون لمن ليس لديهم القدرة على إرسال أبنائهم إلى المدارس عن طريق المنظمات الإنسانية أو الجهات الرسمية.



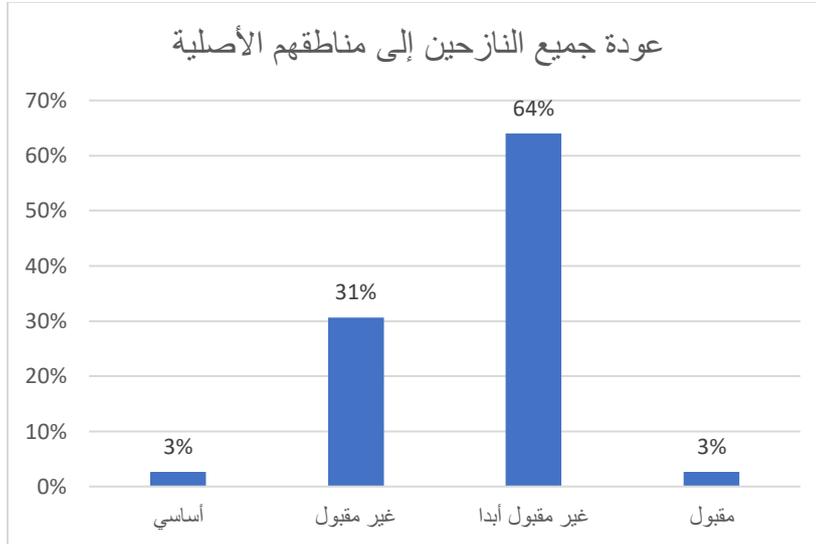
8- تخفيف التجمعات الشبابية في الأسواق: ويرى 14% من أبناء مدينة إدلب ذلك أمراً أساسياً، في حين يراه 74% منهم مرغوباً به و12% مقبول.

9- عقد اجتماعات دورية بين النازحين والسكان المحليين تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية ودمجهم بشكل أكبر ضمن المجتمع المحلي: ويمكن إقامة تلك الاجتماعات أو الندوات في الأماكن العامة (كالمركز الثقافي في مدينة إدلب) على أن تتم دعوة أبناء مختلف المناطق السورية المقيمين ضمن المدينة بشكل يعزز التحوار المجتمعي ويساعد في تبادل وجهات النظر والحديث عن القضايا التي قد تكون سبباً للخلاف بينهم، إضافة إلى تعريف كل طرف بعبادات وتقاليد الطرف الآخر وبالتالي التنبيه إلى عدم القيام بأفعال تمس تلك العادات والتقاليد وهو ما يساهم في زيادة روابط الألفة والمحبة بين النازحين وأبناء المنطقة.



10- دمج المسلحين من النازحين ضمن الفصائل العسكرية العاملة في المنطقة: فالعديد من النازحين هم من أفراد الجيش الحر الذين قاوموا النظام وسعوا إلى نيل الحرية والكرامة، ويجب أن يتم العمل على توحيدهم واندماجهم ضمن الفصائل

العسكرية العاملة في المنطقة منعاً للتفرقة ولتنسيق العمل العسكري دفاعاً عن الأراضي المحررة، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من الخبرات التي اكتسبها أولئك المقاتلين خلال معاركهم مع قوات النظام، ويعتبر 7% من أبناء مدينة إدلب أن دمج المسلحين من النازحين ضمن الفصائل العسكرية المتواجدة في المنطقة أمراً أساسياً ويراها ما يزيد عن النصف مرغوباً به، هذا ويرفض غالبية أبناء المنطقة نزع سلاح النازحين وحل الجيش الحر التابع لهم إذ يراه 53% أمراً غير مقبول و41% غير مقبول أبداً، كما يرفض أبناء مدينة إدلب خيار عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية قبل العمل على تحريرها لما يترتب على ذلك من مخاطر كبيرة على حياة أولئك النازحين أو اعتقالهم من قبل قوات النظام.

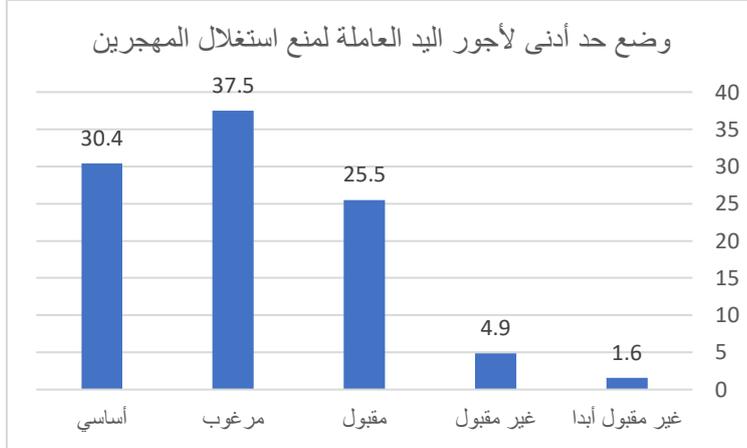


المتوسط	الحلول المقترحة لحسم الخلاف بين أبناء إدلب والمهجر وفق أبناء إدلب
4.99	إخلاء النازحين لمنازل المدنيين التي تم فتحها بالقوة
4.99	اعتماد الخبرة والمؤهل العلمي كأساس لعمليات التوظيف
4.96	اعتماد معايير تتميز بالشفافية في اختيار المستفيدين من المساعدات الإنسانية
4.88	اللجوء إلى الجهات الأمنية المختصة عند حصول مشادات مع أبناء المنطقة وعدم التحريض على العنف
4.78	حظر حمل الأسلحة في المناطق السكنية
4.68	تشكيل لجنة وجهاء من النازحين تقوم بمنح بطاقات تعريف بكل النازحين
4.16	مكافحة ظاهرة التسرب المدرسي
4.03	تخفيف التجمعات الشبابية في الأسواق
3.84	عقد اجتماعات دورية بين النازحين والسكان المحليين تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية ودمجهم بشكل أكبر ضمن المجتمع المحلي
3.66	دمج المسلحين من النازحين ضمن الفصائل العسكرية العاملة في المنطقة
1.68	نزع سلاح النازحين وحل الجيش الحر التابع لهم
1.47	عودة جميع النازحين إلى مناطقهم الأصلية

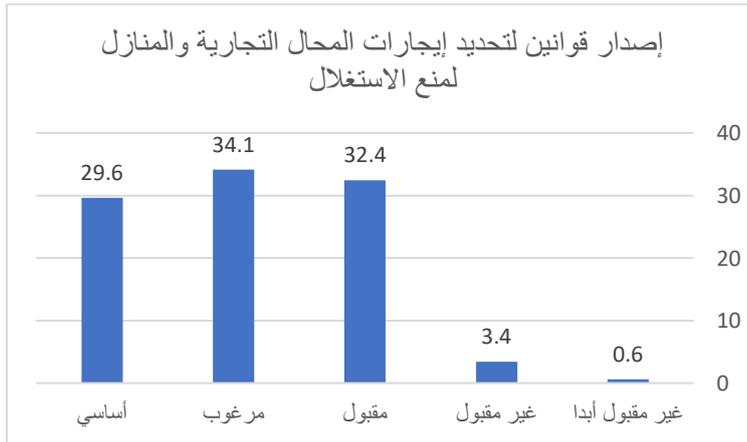
مطالب النازحين

وتشمل مطالب النازحين جملة من المقترحات التي تساهم في التخفيف من الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها وتتمثل تلك المقترحات وفقاً لأولوية كل منها بما يلي:

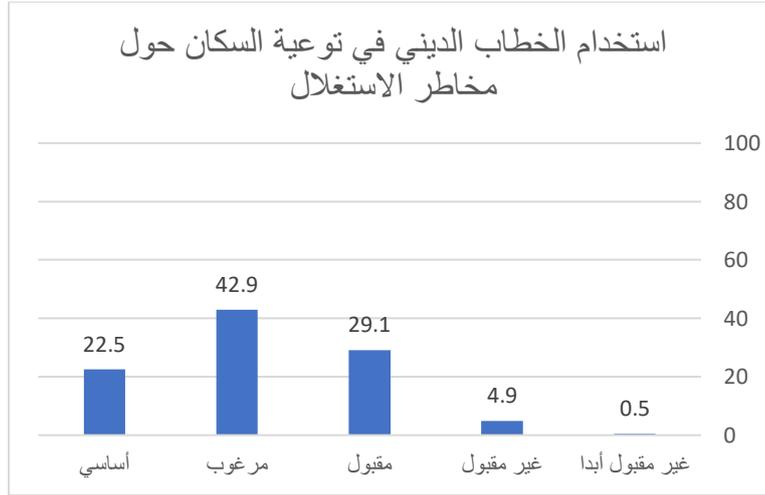
- 1- وضع حد أدنى لأجور اليد العاملة لمنع استغلال النازحين: يؤيد غالبية النازحين إصدار قوانين تضع حداً أدنى للأجور، إذ يرى ما يقارب ثلث النازحين أن تدخل السلطات المسؤولة عن إدارة المدينة وسن قوانين تضع حداً أدنى لأجور العاملين امراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، في حين يرى ما يزيد عن الثلث أن ذلك الأمر مرغوب بالنسبة لهم لمنع استغلال أصحاب العمل لحاجة النازحين.



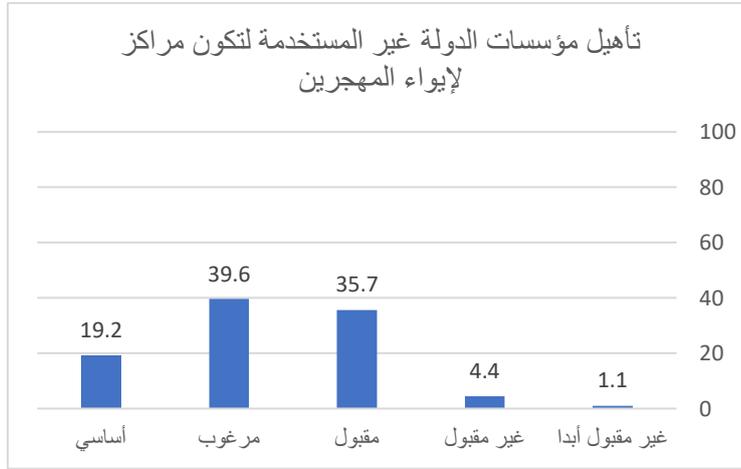
- 2- إصدار قوانين لتحديد إيجارات المحال التجارية والمنازل لمنع الاستغلال: فعلى غرار الرغبة في إصدار قوانين تضع حداً أدنى لأجور العاملين يؤيد النازحين أيضاً العمل على استصدار قوانين لتحديد إيجار المحال التجارية والمنازل السكنية، ويرون أن ذلك من شأنه أن يحول دون استغلال حاجتهم من قبل أصحاب تلك المحال والمنازل، ويعتبر ما يقارب 30% من النازحين ذلك امراً أساسياً في حين يشير ما يزيد عن الثلث أنه أمر مرغوب به.



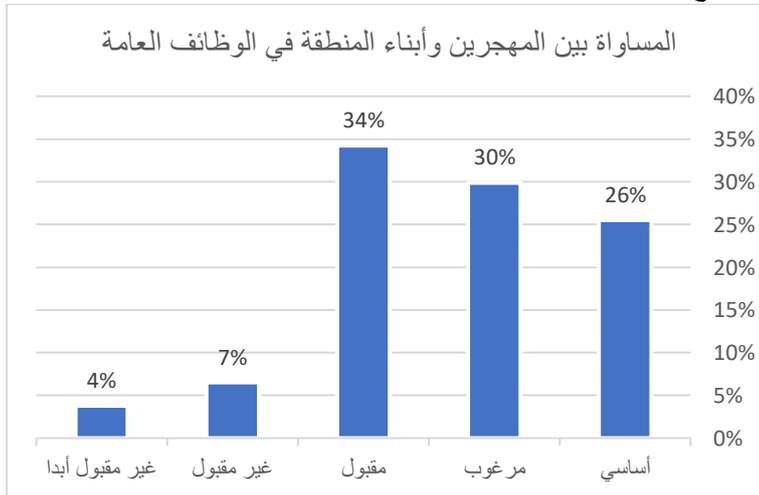
- 3- استخدام الخطاب الديني في توعية السكان حول مخاطر الاستغلال: ويرى من يؤيد ذلك الخيار من النازحين أنه الأسلوب الأفضل الذي يمكن اتباعه لنشر التآخي بين النازحين وأبناء المنطقة، ويمكن العمل على ذلك من خلال الإيعاز لخطباء المساجد والأئمة للحديث عن ضرورة مراعاة أحوال النازحين وإعانتهم والاستدلال بهجرة الصحابة من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة وكيف تمت معاملتهم من قبل أهل المدينة المنورة، ويشير البعض إلى استخدام ذلك الأسلوب سابقاً في معالجة العديد من القضايا ومنها ارتفاع مهر الزواج، وقد لاقى الخطاب الديني آنذاك قبولاً واسعاً وكان له دور إيجابي في الحد من الآثار السلبية لتلك المشكلة.



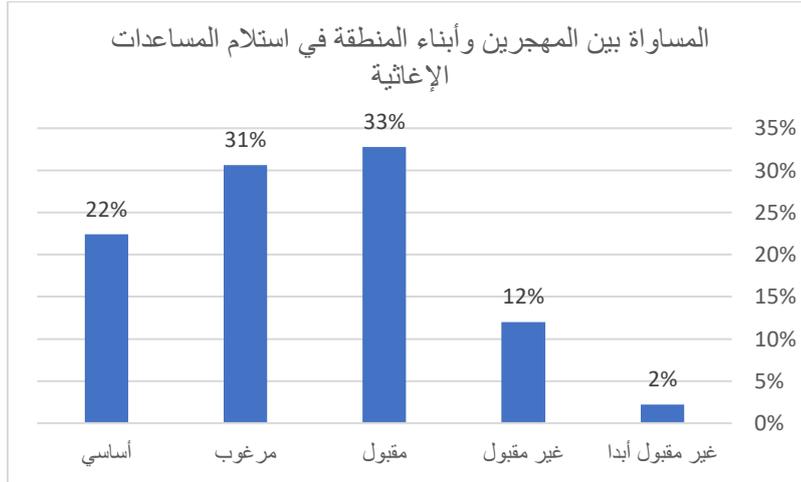
4- تأهيل مؤسسات الدولة غير المستخدمة لتكون مراكز لإيواء النازحين: ويؤيد ذلك الخيار ما يزيد عن نصف النازحين إذ يراه ما يقارب 20% منهم خياراً أساسياً وما يقارب 40% منهم مرغوباً به، ويساعد تأهيل مؤسسات الدولة غير المستخدمة في استيعاب العديد من النازحين الغير قادرين على تسديد إيجارات المنازل السكنية.



5- المساواة بين النازحين وأبناء المنطقة في الوظائف العامة: حيث يعتبر النازحين أنه يجب أن يتم النظر إلى المؤهلات العلمية والكفاءة لدى من يشغل الوظائف العامة بغض النظر عن كونه من النازحين أم من أبناء المنطقة وهو يتفق مع ما يراه مطالب أبناء المجتمع المضيف.



6- المساواة بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الإغاثية: وكما هو الأمر فيما يتعلق بالمساواة بين النازحين وأبناء المنطقة في الوظائف العامة يرى ما يزيد عن نصف النازحين أنه يجب أيضاً المساواة بينهم وبين أبناء المجتمع المضيف في استلام المساعدات الإنسانية ويكون ذلك باعتماد معايير واضحة ومحددة لاختيار المستفيدين تقوم على مبدأ الأشد فقراً.



متوسط الأهمية	أولويات النازحين للحل
3.9	وضع حد أدنى لأجور اليد العاملة لمنع استغلال النازحين
3.89	إصدار قوانين لتحديد إيجارات المحال التجارية والمنازل لمنع الاستغلال
3.82	استخدام الخطاب الديني في توعية السكان حول مخاطر الاستغلال
3.71	تأهيل مؤسسات الدولة غير المستخدمة لتكون مراكز لإيواء النازحين
3.67	المساواة بين النازحين وأبناء المنطقة في الوظائف العامة
3.59	المساواة بين النازحين وأبناء المنطقة في استلام المساعدات الإغاثية

تصورات أبناء المجتمع المضيف والنازحين لمستقبل الواقع الخدمي

يقوم الواقع الخدمي في مدينة إدلب حالياً على وجود مجلس محلي خاص بكل منطقة يتولى تسبير شؤون أبناء تلك المنطقة، مع عدم وجود أي شكل من أشكال التنسيق بين المجالس المختلفة، وتتبع جميع تلك المجالس المحلية هيكلياً وتنظيمياً لوزارة الإدارة المحلية.

وعن تصور كل من أبناء المنطقة والنازحين لما يجب أن يكون عليه الواقع الخدمي نجد أن كلا الطرفين يؤيدون بالدرجة الأولى احتفاظ كل مجلس محلي باستقلاليته عن المجالس الأخرى مع ضرورة السعي إلى تشكيل مجلس أعلى موحد (مجلس محافظة) يضم ممثلين عن جميع المجالس المحلية العاملة ضمن مدينة إدلب ويعمل على التنسيق بينها.

ويؤيد أبناء المجتمع المضيف تبعية المجالس المحلية لوزارة إدارة محلية وهو الوضع القائم حالياً شريطة أن تضطلع تلك الوزارة بدور أكبر في تنسيق أعمال المجالس المحلية والإشراف عليها، في حين يرى النازحين بأولوية دمج كافة المجالس المحلية ضمن مجلس محلي موحد يتولى تسبير شؤون السكان المحليين والنازحين على حد سواء، أما عن استقلالية المجالس المحلية المختلفة بشكل تام فهو يعد خياراً مقبولاً لدى الطرفين.

ويتفق كل من أبناء المجتمع المضيف وأبناء المناطق الأخرى على عدم فاعلية المقترحات التي تدعو إلى اعتماد مبدأ المحاصصة النسبية في الوظائف العامة وتوزيع السيطرة على المؤسسات الرسمية المختلفة بحيث يتولى أبناء كل منطقة إدارة مؤسسة معينة، ويشيرون أن ذلك من شأنه إحداث شرخ بين أبناء المنطقة والنازحين.

أما تولي أبناء مدينة إدلب للمناصب الرئيسية فهو يمثل نقطة خلاف بين أبناء المنطقة والنازحين، ففي حين يؤيده أبناء المجتمع المضيف بشكل كبير إذ يشكل الخيار الثاني لديهم ويبررون ذلك بأن أبناء المنطقة هم الأقدر على القيام بأعباء إدارتها نظراً لعملهم سابقاً ضمن المؤسسات المتواجدة ضمن المدينة وهو ما أكسبهم من الخبرات والكفاءات ما يخولهم لإدارة تلك المؤسسات، إلا أن النازحين لا يؤيدون ذلك الخيار ويرون أنه يجب أن تتم مشاركة السلطة بينهم وبين أبناء المنطقة واعتماد معايير تساهم في تولي أصحاب الكفاءة للمناصب المختلفة سواء أكانوا من أبناء المنطقة أم من النازحين.

متوسط الأهمية	خيارات المستقبل للمهجرين	متوسط الأهمية	خيارات المستقبل للمجتمع المضيف
5.03	احتفاظ المجالس المحلية المختلفة باستقلاليتها مع إنشاء مجلس محافظة موحد يضمن ممثلين عن جميع المجالس	5.18	احتفاظ المجالس المحلية المختلفة باستقلاليتها مع إنشاء مجلس محافظة موحد يضمن ممثلين عن جميع المجالس
4.9	دمج كامل المجالس المحلية ضمن مجلس محلي موحد يتولى تسيير شؤون السكان المحليين والنازحين	4.93	تولي أبناء مدينة إدلب للمناصب الرئيسية ضمن المنطقة
4.66	استقلالية المجالس المحلية المختلفة بشكل تام بحيث يتولى كل مجلس تسيير شؤون أبناء منطقتة	4.53	تبعية جميع المجالس لوزارة إدارة محلية تتولى الإشراف على عمل المجالس المحلية والتنسيق بينها
4.04	تبعية جميع المجالس لوزارة إدارة محلية تتولى الإشراف على عمل المجالس المحلية والتنسيق بينها	4.5	دمج كامل المجالس المحلية ضمن مجلس محلي موحد يتولى تسيير شؤون السكان المحليين والنازحين
3.15	اعتماد مبدأ المحاصصة النسبية في الوظائف وتولي المناصب	4.26	استقلالية المجالس المحلية المختلفة بشكل تام بحيث يتولى كل مجلس تسيير شؤون أبناء منطقتة
3.13	تولي أبناء مدينة إدلب للمناصب الرئيسية ضمن المنطقة	3.07	اعتماد مبدأ المحاصصة النسبية في الوظائف وتولي المناصب
3.09	توزيع السيطرة على المؤسسات الرسمية بحيث يتولى أبناء كل منطقة إدارة مؤسسة معينة	1.53	توزيع السيطرة على المؤسسات الرسمية بحيث يتولى أبناء كل منطقة إدارة مؤسسة معينة